

Distr.: General

24 December 1998

Arabic

Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٧٣

المعقدة في المقر، نيويورك

يوم الثلاثاء، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد برندر غاست (جامايكا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)

(أ) جامعة الأمم المتحدة (تابع)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ه) تنفيذ برنامج العمل للتسعينيات لصالح أقل البلدان نموا (تابع)

. . / ..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:

Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظرا لغياب السيد أسدی (جمهورية إيران الإسلامية)، تولى الرئاسة السيد برندر غاست (جامایکا) نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (٢٠٠٦-١٩٩٧) (تابع)
(A/53/72-S/1998/156)، A/53/95-S/1998/311، A/53/223، و Add.1، و A/53/329

١ - السيد شافر (منظمة العمل الدولية): قال إنه بينما لا تعتبر منظمة العمل الدولية وكالة تمويل يعتبر التمويل البالغ الصغر حيويا لأعمالها. وأضاف قائلا إن أفراد جمهور المنظمة الذين يودون إنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة أو متوسطة يمكن أن تساعد بدورها على تهيئة فرص العمل يفتقرن غالبا إلى رأس المال اللازم وإلى إمكانية التوصل إلى الخدمات المالية. ولكي تؤدي المنظمة الدور المسند إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشأن تهيئة فرص العمالة والقضاء على الفقر فقد أخذت تنظر في قضايا القطاع المالي المتعلقة بأعمالها؛ وهي تنظر بصفة خاصة في صلات العمل بالأسواق المالية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية، ونطاق نمو وتنمية المؤسسات المالية استنادا إلى المساعدة الذاتية، والأسواق المالية كأداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لكي تعالج المنظمة القضايا العامة التي تكتنف التمويل البالغ الصغر أنشأت 'وحدة التمويل الاجتماعي'، وتبحث الآن في وسائل تقريب المؤسسات المالية من المشاريع الاقتصادية البالغة الصغر.

٢ - وقد لاحظت المنظمة أن توفير المهارات التقنية وحدها دون توفير إمكانية الحصول على الائتمان مضيعة للوقت والجهد. والتوليف بين هذه العناصر أمر حيوي لنجاح جهود تنمية المشاريع الاقتصادية البالغة الصغر. وينبغي النظر إلى مسألة استهداف النساء وأفقر الناس في سياق البرامج الموجودة، التي تهاطب في معظمها المؤسسات وصناع السياسات. كما وجدت المنظمة أن استهداف النساء لا يؤدي دائما إلى التمكين وإلى النمو الاقتصادي، إذ لوحظت حالات حصلت فيها النساء على القروض ولكن دون أن يسيطرن على طريقة استعمال النقود.

٣ - كما بدأت المنظمة في تقييم مدى قيام التمويل البالغ الصغر بدور استراتيجي في معالجة الأثر السلبي الناجم عن الأزمة المالية الآسيوية عن طريق العمل الحر وإنشاء المشاريع الاقتصادية البالغة الصغر. وقد نظمت وحدة التمويل الاجتماعي مشروعًا بحثيا بشأن فعالية تكلفة برامج العمل الحر وإنشاء المشاريع الاقتصادية البالغة الصغر في البلدان الصناعية، وهي في سبيلها الآن إلى تقديم اقتراح يدعو إلى تمويل مشروع يعني بمنع تسخير الأطفال والاسترافق الناجم عن الديون وبالقضاء على هاتين الظاهرتين؛ وهذه أول محاولة كبيرة لمكافحة تسخير الأطفال مكافحة شاملة.

٤ - ونبه في ختام كلمته إلى أنه رغم ما ثبت من أن التمويل البالغ الصغر يمكن أن يمثل أداة قوية لمكافحة الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي فقد يكون مجرد أداة واحدة ضمن مجموعة من الأدوات.

٥ - السيد لاي زوان شيون (فييت نام): قال إنه لا بد للجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر أن تقترب بالتعاون الدولي والمساعدات الدولية. وأضاف قائلا إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يوفران إطارا مشتركا للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. واستدرك قائلا إن الموارد لازمة لتنفيذ ذلك. وذكر أنه يؤيد الوفود التي دعت إلى عكس الاتجاه النزولي في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى زيادة التعاون الدولي للقضاء على

الفقر. وقال إن وفده يرحب في هذا الصدد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي القاضي باختيار دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر بوصفه موضوعا للجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩.

٦ - وأضاف قائلا إن الأزمة المالية في شرق آسيا والكوارث الطبيعية في شتى أنحاء العالم قد أظهرت عدم ثبات المكاسب الإنمائية وأبرزت الحاجة إلىبذل جهود أشد على الصعيدين الوطني والدولي معا لتشجيع القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٧ - وأردف قائلا إن القضاء على الفقر لا يزال أحد الأولويات العليا في بلده، وأنه على الرغم من استمرار ارتفاع معدلات الفقر، لا سيما في المناطق الريفية والجبلية، لا يزال يبدو أنه من الممكن تحقيق الهدف المحدد المتمثل في القضاء على الفقر بحلول سنة ٢٠١٠. وذكر أن فيبيت نام تبنت نهجا متكاملا إزاء مسألة القضاء على الفقر، فهي تدمجها في استراتيجيةها العامة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية. وقال إن برنامج القضاء على الفقر يستهدف للقراءة مباشرة، لكي يمكنهم من زيادة نشاطهم لتحقيق التنمية لأنفسهم. ومضى يقول إن الأنشطة تشمل توفير إمكانية الحصول على الأراضي وعلى الائتمانات البالغة الصغر، وإقامة المبادرات الأساسية في الريف، والتدريب المهني، ونقل التكنولوجيا، وتوفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم. وقال إن استيعاب قضايا نوع الجنس وإدماج الأقليات الإثنية إدماجا تاما في الحياة الوطنية يؤديان أيضا دورا حيويا في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية بنجاح. وذكر أنه تم إنشاء نظم للمعاملة التفضيلية ومؤسسات متخصصة لمعالجة هذه القضايا.

٨ - وقال إن فيبيت نام لقيت، وهي تنفذ استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية والقضاء على الفقر، تعاونا فعالا ومساعدات من منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قاما في عام ١٩٩٧، بعد استعراض تعاون الأمم المتحدة مع فيبيت نام على مدى ٢٠ سنة، بتحديد مسألة القضاء على الفقر باعتبارها أولوية عليا، واتفقا على مجموعة من التدابير الهادفة لمعالجة هذه المسألة على نحو أفضل. وقال إن التمكن في عام ١٩٩٩ من تحقيق الأهداف الجديدة في مجال القضاء على الفقر سوف يمثل تحديا، نظرا للأزمة المالية الجارية في آسيا، وإن كانت فيبيت نام واثقة من نجاحها.

٩ - السيد ياكوبو (بنن): قال إنه بحلول سنة ٢٠٠٠ سيعيش نصف سكان أفريقيا تحت خط الفقر. واستدرك قائلا إن الفقر ليس أمرا محتما؛ وإن أسبابه قد حدلت فعلا. إلا أنه من المؤسف أن العالم ظل راضيا عن تشخيص المرض دون أن يعالجها. ولقد حان الوقت للتصرف.

١٠ - وأردف قائلا إن القضاء على الفقر هو التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي؛ فإنه لا بد للدول والمنظمات الدولية أن توحد جهودها تحقيقا لهذا الهدف. فعلى الصعيد الوطني، لابد أن تلبي الحكومات الحاجات الأساسية لشعوبها بالاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والإسكان، وتأمين مياه الشرب المأمونة. وعلى الصعيد السياسي، لابد أن تحافظ الشعوب والحكومات على استقرار المؤسسات الديمقراطية، والسلام الاجتماعي، والتلاحم الوطني. فعدم الاستقرار وال الحرب عاملان يفاقمان من حدة الفقر. وكان من دواعي التشجيع أن ترسم بلدان عديدة، من بينها بنن، استراتيجيات وطنية وخطط عمل لمكافحة الفقر. وقد نظمت بنن مؤخرا ندوة دولية بشأن تقرير حد أدنى مشترك لمستوى المعيشة.

١١ - وأضاف قائلا إنه لابد للمجتمع الدولي أن يساعد أقل البلدان نموا على بناء قدرتها وعلى الاندماج في الاقتصاد العالمي لاستفادة من العولمة. وتمثل الأهداف النهائية لعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في تزويد

الناس كافة بإمكانية الحصول على الموارد والخدمات العامة، وضمان تكافؤ الفرص، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ومكافحة الاستبعاد. ولا يمكن القضاء على الفقر ما لم تتخذ خطوات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولحماية البيئة؛ ولذلك، لابد من التشدد على أهمية التمويل البالغ الصغر والائتمان البالغ الصغر في استراتيجيات مكافحة الفقر. فإمكان الحصول على هذا الائتمان يشجع المبادرة الفردية ويشجع على تهيئة فرص العمل. وأعلن تأييد حكومته للاقتراح الداعي إلى إعلان سنة ٢٠٠٥ سنة دولية للائتمان البالغ الصغر.

١٢ - السيد أوسيو (نيجيريا): قال إن استمرار زيادة عدد من يعيشون في فقر مدّع ينبع أن يثير القلق قدراً أكثر مما أبدى من قبل. ومضى يقول إن مسؤولية الحكومات عن تحقيق أهداف التخفيف من وطأة الفقر مسؤولة واضحة؛ وفي الوقت نفسه تحتاج الحكومات إلى دعم وتعاون من المجتمع الدولي. وذكر أن نيجيريا أنشأت برنامجاً للنهوض الاقتصادي بالأسرة، يمكنه الأسر المنخفضة الدخل من إقامة مشاريع تجارية صغيرة الحجم بفضل قروض ميسرة تقدمها مصارف خاصة تديرها الحكومة.

١٣ - وذكر أن وفده يقدر تماماً أنه سيكون من العسير التغلب على الفقر دون موارد أو رؤوس أموال. ومضى يقول إن الأمين العام قد شدد على أهمية التعليم بوصفه عاملاماً من عوامل التخفيف من وطأة الفقر المدقع، لأن التعليم يجلب معه فرداً أكبر كما يزيد إنتاجية العمل، سواءً من يعملون لحساب الغير أو من يعملون عملاً حرراً. وأضاف قائلاً إن توفير الخدمات الصحية الأساسية يمثل شرطاً آخر من شروط القضاء على الفقر. واستدرك يقول إن قدرة البلدان النامية على تزويد مواطنها بالتعليم الأساسي، والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات، قد تقوضت بفعل الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً وبفعل التزاماتها الجسيمة فيما يختص بخدمة الديون وتهميشهما الذي يحول دون انتفاعها بالعلوم.

١٤ - وقال إنه نتيجة لذلك لابد لأية جهود تستهدف تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر أن تنطوي على شراكة حقة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، من ناحية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة، من ناحية أخرى. وقال إن مثل هذه الاستراتيجية التكافلية المتعددة الاختصاصات والمتسمة باتساع قاعدتها هي وحدتها التي ستتمكن البلدان النامية من تحقيق توزيع أعدل للدخل ومن زيادة الفرص المتاحة أمام الفقراء للاشتراك في العملية.

١٥ - السيد القيسي (البحرين): قال إنه وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يكون لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاه له ولأسرته، بما في ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناء الطبية والخدمات الاجتماعية الازمة. وأضاف قائلاً إن القضاء على الفقر ظل واحداً من الشواغل الكبرى التي تؤرق الأمم المتحدة منذ إنشائها وسيكون واحداً من التحديات التي سيعين على المجتمع الدولي معالجتها في القرن المقبل. ومضى يقول إنها قد حددت عدداً من الأهداف الإنمائية المتراقبة، بعد أن وضع ذلك في الحسبان. وذكر أن بلده قد بذل قصارى جهوده منذ استقلاله لكي يستجيب للطلب على التنمية الحديثة بالحكم الصالح والتعليم المحسن، وإقامة مجتمع مدني مفتوح للتغيير والنمو ينعم فيه المواطن البحريني بالكرامة وبحقوق الإنسان كافة.

١٦ - وأردف قائلاً إن الفجوة الفاصلة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية فيما يختص بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مسألة تدعو إلى القلق الشديد. وقال إنه من الصعب أن تنهض الأمم المتحدة بولايتها وهي تواجه شيوع الفقر، والانهيار الاجتماعي، والبطالة، وهذه كلها عوامل تؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية. وقال إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، المعتمدين في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، لا بد أن ينفذَا وفقاً

للمبادئ والقوانين والعادات والأعراف الدينية والقومية. وقال إنه يتبع تعزيز التعاون الدولي بتنفيذ سياسات تزيد من فعالية دور الأمم المتحدة في ميادين التعاون الاقتصادي والاجتماعي. وقال إنه لابد من إنشاء آليات تجارية عالمية تراعي المصالح المشتركة لبلدان العالم كافة وتعنى بوجه خاص بالاحتياجات الإنمائية والمشكلات الاقتصادية للبلدان النامية. وكرر الإعراب عن استعداد وفده للتعاون مع اللجنة على بناء مجتمع دولي يسوده الأمن والاستقرار وتسمو فيه المصالح الإنسانية على ما عداها.

١٧ - السيد دلاميني (سوازيلاند): قال إن القضاء على الفقر سيظل من أعلى أولويات المجتمع الدولي في المستقبل المنظور. ومضى يقول إن سوازيلاند تؤيد تأييداً تاماً الجهود المبذولة للفترة بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر قمة كوبنهاغن في مجال القضاء على الفقر. وأعرب عن قلقه إزاء توقيع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية في عام ١٩٩٨، بفعل الأزمة المالية الآسيوية أساساً. وقال إن عشرات الملايين من الناس سيسقطون لذلك في هاوية الفقر وإن اقتصادات البلدان الأقل نمواً يتوقع لها أن تتضرر بشدة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

١٨ - وقال إن الفقر لا يزال مزمناً في أفريقيا، حيث تتسم الاقتصادات بارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الإنتاجية، ونقص العمالة. وأضاف قائلاً إن هذه المشكلات قد تفاقمت بتأثير كل من التحفيضات الحادثة في الاستثمار المباشر، وبرامج التكيف الهيكلي، والدين الخارجي. وقال إنه نظراً لطبيعة الفقر الشاملة لعدة قطاعات، تبدو صعوبات القضاء عليه وكأنها صعوبات ساحقة لا ترد؛ وإن سوازيلاند ترحب بذلك بما يصدر عن البلدان الدائنة من مبادرات وجهود معقولة لمعالجة هذه المسألة.

١٩ - وذكر أن حكومته تعرف بدور الحكومات الوطنية في تشجيع تمكين مواطنها في المجال الاقتصادي بتهيئة البيئة المواتية. وذكر أن حكومته وضعت برنامجاً متوازناً للأجل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي يستهدف التعجيل بالنمو الاقتصادي وتحسين الخدمات الاجتماعية، كما وضعت استراتيجية إنمائية وطنية طويلة الأجل. وقال إنه نظراً لأن ٧٥ في المائة من سكان بلده يعيشون في مناطق ريفية بعيدة عن مراكز الصناعة، رأى أن إنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة ومتوسطة وبالغة الصغر يمثل أفضل سبيل يؤدي إلى النمو الاقتصادي السريع.

٢٠ - وقال إنه بينما يقدر وفده جهود المجتمع الدولي لمعالجة المسائل التي تكتنف الفقر، يجب مضاعفة هذه الجهود الجماعية. ومضى يقول إن الاحتفال بمرور ٥٠ عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل فرصة لـلقاء الضوء على الصلة الأساسية بين التنمية وحقوق الإنسان، الأمر الذي يقتضي النظر إلى حقوق الإنسان كافة باعتبارها حقوقاً عالمية متراقبة يتسم كل منها بنفس الأهمية فيما يختص بالقضاء على الفقر.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع) (A/C.2/53/L.24)

(أ) جامعة الأمم المتحدة (تابع)

مشروع قرار بشأن جامعة الأمم المتحدة

٢١ - السيد نيشيغاميرو (اليابان): قال، وهو يعرض مشروع القرار A/C.2/53/L.24، إن استراليا وتايلاند وتركمانستان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وحث على اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/53/L.23)

(ه) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/C.2/53/L.23)

٢٢ - السيد واهونو (إندونيسيا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة لا ٧٧ والصين، وحث على اعتماده بتواافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.

— — — —